

تقرير موجز

الحسكة: اعتقالات تعسفية تستهدف
عائلات بأكملها من قبل الإدارة الذاتية

اعتقالات على خلفية عرقية أو بهدف
التجنيد الإجباري

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأربعاء 15 شباط 2017

تم الإعلان عن تأسيس الإدارة الذاتية في كانون الثاني/ 2014 وهي مكونة بشكل رئيس من حزب الاتحاد الديمقراطي والقوات التابعة له، وهو فرع حزب العمال الكردستاني في سوريا، وقد سجلنا في عدة تقارير سابقة الانتهاكات التي قام بها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي منذ عام 2012 حتى تشكيله ما أطلق عليه الإدارة الذاتية، ثم بعد تشكيلها منذ عام 2014 حتى الآن. وقد أكدنا عبر [بيان سابق](#)، أن هناك ارتفاعاً منهجياً ملحوظاً في عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري وقمع الحريات على يد قوات الإدارة الذاتية، وذلك ضمن المناطق التي تتمدت وبسطت سيطرتها عليها، وقد انعكس ذلك بشكل خطير على جوانب الحياة في تلك المناطق وتدهورت حرية العمل في المجال الصحفي والسياسي بشكل أساسي.

لاحظنا أن بعض عمليات الاعتقال والمداهمة التي جرت بداية عام 2017 كانت على خلفية عرقية، ذلك تحت ذريعة ملاحقة خلايا تنظيم داعش في القرى ذات الأغلبية العربية الواقعة في ريف مدينة القامشلي وتحديداً في (تل الطحين، تل حبش، أبو كبرة، التيماء، سليمة، خراعة) والخاضعة حالياً لسيطرة قوات الإدارة الذاتية، وقد وثق قسم المعتقلين في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في يومي 20 و23/ كانون الثاني/ 2017 اعتقالاً تعسفياً لما لا يقل عن 31 شخصاً، بينهم 11 شخصاً من عائلة واحدة ومن بين أفراد العائلة التي اعتقلت طفل مريض وسيدة من قرية تل الطحين، وأكدت عائلات المعتقلين التي تمكنا من التواصل معها أن حملة الاعتقالات قادها علوان خانينك وهو أحد قيادي قوات الإدارة الذاتية واستخدم فيها الأسلحة الثقيلة لإرهاب السكان، ونتج عن ذلك إصابة أحد المدنيين بطلق ناري بعد أن اعترض على الأسلوب المتبع في عمليات الاعتقال، وحدثت معظم المداهمات قرابة الساعة 04:00.

احتجزت قوات الإدارة الذاتية المعتقلين في سجون تابعة لها في قرية تل حميس والقحطانية بريف مدينة القامشلي، كما حوّلت صوامع القمح إلى مراكز احتجاز، ومنعت عائلات المعتقلين من زيارتهم والسؤال عنهم، وتتخوف العائلات ذاتها من أن تقوم القوات باعتقالهم ثم ضربهم وتعذيبهم في حال تكرار السؤال عن ذويهم المعتقلين، كما سجلنا ذلك مع عدة حالات مماثلة، ولم توجه الإدارة الذاتية لهؤلاء المعتقلين أية تهمة محددة حتى الآن، كما لم تُخضعهم لأية محاكمة.

إضافة إلى ما سبق، سجلنا ما لا يقل عن 56 حالة اعتقال تعسفي ترقى إلى ما يُشبه حالات خطف، تمّت عبر عمليات دهم قامت بها قوات الإدارة الذاتية؛ بهدف التجنيد القسري أو لمجرد الاشتباه بوجود صلات قرى أو مجرد تواصل مع فصائل في المعارضة السورية المسلحة، ولأسباب أخرى عديدة لم نتمكن من تحديدها، وكان من أبرز تلك الحوادث:



الثلاثاء 17/ كانون الثاني/ 2017 اعتقلت قوات الإدارة الذاتية 7 أفراد من عائلة واحدة في مدينة الشدادي بمحافظة الحسكة بتهمة تواصلهم مع أقربائهم في فصائل في المعارضة المسلحة واقتادتهم إلى جهة مجهولة، مازال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلهم أيضاً.

الأحد 29/ كانون الثاني/ 2017 قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقال بهدف التجنيد القسري في عدة أحياء من مدينة الشدادي بمحافظة الحسكة، تم توثيق اعتقال 18 مدنياً، واقتيادهم إلى جهة مجهولة، مازال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلهم أيضاً.

الإثنين 6/ شباط/ 2017 قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقال في قرى الخرنوبي وتل أحمد، والكديمات بريف محافظة الحسكة الشرقي، تم توثيق اعتقال 11 مدنياً، واقتيادهم إلى جهة مجهولة، مازال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلهم أيضاً.

الثلاثاء 7/ شباط/ 2017 اعتقلت قوات الإدارة الذاتية 7 نساء من عائلات العجور والجداع من قرية الجبيرة بريف محافظة الحسكة بسبب عودتهنّ إلى منازلهن من دون الحصول على إذن من الإدارة الذاتية، وكُنَّ قد هُجِرْنَ من منازلهن في تشرين الثاني من عام 2013 بسبب انسحاب لواء تحرير سوريا – أحد فصائل المعارضة- وسيطرة قوات الإدارة الذاتية عليها.

تُشكّل الأفعال الواردة في هذا البيان، والتي ارتكبتها قوات الإدارة الذاتية، انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأيضاً للقانون الإنساني الدولي، وقد مورس بعضها انطلاقاً من دافع عرقي. بناء على ذلك، يجب على الإدارة الأمريكية الداعم الرئيس للإدارة الذاتية الضغط عليها للسماح بدخول مراقبين مُستقلين إلى مراكز الاحتجاز، بمن فيهم أعضاء من المنظمات الحقوقية الدولية، والإفراج غير المشروط عن جميع المعتقلين تعسفياً، والمعتقلين على خلفية عرقية، أو سياسية.

يجب على مجلس الأمن أن يضمن تنفيذ القرار 2139 الصادر في 22/ شباط/ 2014 والقاضي بوقف عمليات التعذيب وأية ممارسات سيئة.

كما يتوجب على الإدارة الذاتية أن تُطبّق أبسط مبادئ المحاكمة العادلة، كوجوب إبلاغ جميع المحتجزين بأسباب اعتقالهم، وأن يكون ذلك عبر تصريح من النائب العام أو من وكلائه، والسماح بتوكيل محامٍ.

يتوجب على الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية مراجعة سياسة تعاملها ودعمها لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، والتأكد وضمان عدم استخدام الأسلحة المدعوم بها من أجل تكريس التسلُّط والاستبداد وقمع الحريات.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

